

الميزة النسبية في ظل تجاذب الأسواق الدولية

أ/بريكسي رقيق رشيد

جامعة تلمسان

Résumé

Les courants contemporains de l'économie internationale reflètent l'accumulation de la conception libérale de la pensée économique, cette dernière était comme la tendance individuelle d'aujourd'hui ou le monde économique s'appuie sur une idéologie capitaliste généralisée.

Cette idéologie abrite les sociétés multinationales avec les unions économiques dans ce monde des affaires actuellement.

La conception prend une nouvelle vision sur la division du travail internationale, dans le cadre de l'expansion des projets mondiaux ainsi que l'intégration de l'arbitrage d'une nouvelle dimension institutionnelle.

Cette mesure règne sur les marchés de capitaux et les échanges commerciaux entre les pays.

مقدمة

إن الاتجاهات الاقتصادية الدولية الراهنة تعكس تراكم تصورات الفكر الليبرالي الذي طالما عرف بامتداد النزعة الفردية و توثيق المنهاج الحر كوسيلة لتوسيع المشروع الاقتصادي العالمي، إذ أصبحت العولمة ظاهرة كونية منبثقة من نواة الايديولوجية الرأسمالية التي تحمل في طياتها انتشار شركات متعددة الجنسيات باعتبارها شركات ذات رؤوس أموال ضخمة ترتكز من خلال المركز الأم في إحدى الدول و تنتقل نشاطاتها إلى الدول الأخرى من خلال فروعها.

وبهذا أصبحت تلك المؤسسات ضخمة تملك أعمالا ووسائل الإنتاج في أكثر من دولة¹، ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من الوطن الأم مركز رئيسا لها و تفاقم عدد التكتلات و نمو تركيبة التبادلات على أساس التقسيم الدولي الجديد للعمل و الذي أخذ صورة مع التدويل التبادل في ظل اقتصاديات الحجم و اتساع المشروعات الدولية و في غضون إنماء بعد مؤسساتي اقتصادي جديد الذي يفسر خلفيات الرؤى الاقتصادية للدول العظمى التي تبحث جليا في رسم استراتيجيات غزو الأسواق و تجديد فلسفة الاستحواذ.

في هذا النطاق و على الصعيد الدولي ظهرت خريطة اقتصادية متسمة ب بروز قوى آسيوية عظمى قد أثارت حلبة التنافس و جعلت من الأسواق الدولية تطفو بالمنتجات المتنوعة والمتميزة في نفس الوقت، وهذا ما زاد من سرعة و تيرة التبادل الدولي تحت مظلة الانفتاح الاقتصادي و التجاري حيث جل الدول السائرة في طريق النمو وجدت تحت حتمية الاندماج بغية استقطاب الاستثمارات و خلق شراكة و بناء جو تعاوني قصد رد صدى الأزمات و رفع التحديات من خلال تأسيس كيان إنتاجي و تسويقي تبرز من خلاله معالم الوجود و التمتع ضمن فضاء دولي تكون فيه نزعة الرغبة نحو الإبداع و التجديد من جهة و الاحتكار و الهيمنة ضمن قاموس الفن الليبرالي الجديد من جهة أخرى.

و كما يرى الباحثون أن مظاهر تبني السياسات النيوليبرالية محليا تحدد كما يلي²:

- تحرير قطاع التجارة الخارجية و تعويم أسعار الصرف؛
- فك القيود و الضوابط على النظام المصرفي؛
- إضعاف دور الدولة حتى يمكن تبرير تخفيف الضرائب المفروضة على رأس المال و الدعوة إلى مشروعات القطاع العام.

¹ ياسر المومني، موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، "التمويل الدولي"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع 2008 ص 179.

² محمد بن فهد، الكونية ام السوق العالمية (العولمة) الاهلية للنشر عمان الاردن 2005 ص 31.

ومن الطرح الليبرالي الأول تبلورت أهم التصورات حول التقسيم الدولي للعمل حسب المزايا النسبية و حسب الاتجاهات الفكرية التي ألتئمتها دراسات كل من هكشر أولين و آخرين فيما يخص الهبات النسبية لعناصر الإنتاج لكن في ضوء توسع شبكة التفاوضات التجارية و بروز تكتلات إقليمية و دولية و كذا تفاقم عدد الشركات الكونية أصبحت خريطة الأعمال الدولية تتسم بمزايا تنافسية إنتاجية و تسويقية جديدة تعكس قوة التغيرات التي طرأت على العالم الاقتصادي و خاصة مع بروز الدفعة الإنتاجية القوية لمختلف اقتصاديات الدول الصناعية الجديدة لطالما أثرت في وتيرة نمو التجارة الدولية¹.

و في هذا السياق لم يعد التقسيم الكلاسيكي الدولي للعمل قائم على تخصص مطلق لبعض الدول حول تصدير المواد الأولية مقابل استيراد منتوجات صناعية لكن في ضوء خصوصيات التركيبية العالمية أصبح التقسيم الراهن عبارة عن "تجزئة دولية للنشاطات الاقتصادية" لواقع التبادل الدولي في غضون تبني عقيدة اقتصادية من طرف جل دول العالم، بمعنى أن الاقتصاد العالمي أصبح يعتمد على عوائد الحجم المتزايدة في ظل اقتصاديات السعة، حيث تزايد الإنتاج لسلعة ما يخفض من تكلفة إنتاجها، و لا يمكن أن يكون هذا إلا في غضون تفاهم حجم المؤسسات، أو عن طريق تمركز إنتاجي معين إذ يزداد الإنتاج الكلي محققا بذلك تخفيض تكاليف الإنتاج و قد يرجع هذا إلى تمركز عناصر الإنتاج و عامل المحاكاة في تبادل تقنيات الإنتاج و الخبرات و نقل التكنولوجيا إلى جانب تعزيز المزايا التنافسية التي تظهر داخل هذا الحيز الإنتاجي الواسع.

في هذا النطاق بين الاقتصادي "P. Krugman" من خلال طرحه لفكرة التقسيم الجيو اقتصادي الجديد (La nouvelle division geo-économique) أنه في ظل الأبعاد التنافسية تتخصص الدول في عدد محدود من القطاعات أو شعب إنتاجية معينة التي تتحكم في إنتاجها بشكل يضمن لها ميزة مقارنة ظاهرة (les avantages comparatifs révélés-ACR)، لكن هذا أعطى للاقتصاد العالمي صورة عدم التكافؤ الفضائي (Inégalité Spatiale) لأنه مع الانفتاح و الاندماج و التدفق تغيرت المعطيات على الصعيد الدولي و أضحت تتميز بتوسع و تنوع النسيج الصناعي و تركيزه الجغرافي وفق اقتصاديات السلم الخارجية، حيث المؤسسات تبحث في تقارب الأسواق لتخفيض تكاليف التمويل و القدرة على تصريف المنتوجات و بلوغ مبتغى التصدير.

1- الميزة النسبية و مجال التبادل الدولي

إذا افترضنا أن البلد A ينتج كميات a و b من كل من المنتجين x و y على التوالي والبلد B كذلك ينتج نفس السلع لكن بكميات تختلف عن البلد A وهي c و d على التوالي علما أن كل كمية منتجة من x أو y تكون خلال وحدة عمل واحدة في كلا البلدين وعليه فإن كانت النسبة $\frac{c}{d} < \frac{a}{b}$ في ظل تبادل حر بين البلدين، فإن هذا يدل على أن هذا الأخير يتخصص في إنتاج وتصدير (y) لأن له ميزة نسبية في إنتاج هذا المنتج ونقيضه نسبية في إنتاج المنتج الآخر بينما A يتخصص في إنتاج وتصدير المنتج (x) ¹.

ويظهر التخصص كذلك إذا ما قمنا بتقدير وحدة منتجة من x بوحدات من y داخل كل بلد قبل قيام التجارة بينهما ونتوصل إلى تحديد سعر السلعة X بدلالة السلعة Y، وفي ظل التبادل بينهما نجد أن مجال التبادل الدولي محصور تماما ما بين $\frac{b}{a}$ و $\frac{d}{c}$ وعليه فينبغي على البلد A بعد تخصصه في x أن يستورد مقدارا أكبر تماما من $\frac{b}{a}$ من وحدات y مقابل تصديره لوحدة واحدة من x ، بينما البلد B يستوجب عليه أن يصدر أقل تماما من $\frac{d}{c}$ من المنتج (y) مقابل إستراده لوحدة واحدة من x . وبما أنه لدينا عدة معدلات تبادلية دولية تقع داخل هذا المجال فكلما انتقل معدل التبادل الدولي اتجاه معدل التبادل الداخلي لبلد ما فالمكاسب من التجارة تعود للبلد الثاني.

فمثلا لإنتاج 10 وحدات من x داخل البلد A يقابلها إمكانية إنتاج 5 وحدات من y ، بينما داخل البلد B فإن إنتاج وحدة من x يقابلها إمكانية إنتاج 4 وحدات من y وبما أن عامل الإنتاج الوحيد هنا هو عنصر العمل، فالبلد A له ميزة نسبية في إنتاج x و البلد B في إنتاج y ، ويقوم التبادل الحر على هذا المنطق علما أن حدود التبادل هي تصدر أقل من $4y$ من طرف البلد B إلى البلد A مقابل استيراد وحدة واحدة من x ، بينما ينبغي على البلد A أن يستورد من b أكثر من $\frac{1}{2}y$ مقابل تصديره لوحدة واحدة من x ، والمقايضة والتفاهم التجاري لن يتم إلا في ظل هذه الحدود حتى تظهر المكاسب كلا البلدين ولو بشكل جزئي، لكن الكفاءة الإنتاجية ترتفع داخل البلدين مع وجود التخصص والتبادل الحر بينهما.

¹ - Dominick Salvatore . économie internationale (traduction de la 9^e édition américaine par fabienne leloup et achillehannequart) édition de boeck 2008 p54.

ولو أخذنا معدل التبادل الدولي (بين 1 و b) من بين المعدلات التي تحقق أرباحا للطرفين إذا كانت $10x$ مصدرة من A مقابل استيراد $20y$ من البلد B، فإن الكلفة النسبية ما بين البلدين قبل قيام التبادل بينهما:

$$\text{بالنسبة للبلد (A): } p_x = \frac{1}{2} p_y \text{ أي } \frac{p_x}{p_y} = \frac{1}{2} \text{ السعر النسبي للمنتوج x بدلالة سعر y.}$$

$$\text{بالنسبة للبلد (B): } p_x = 4 p_y \text{ أي } \frac{p_x}{p_y} = 4$$

وعليه فإن البلد A يتخصص في إنتاج x والبلد B في إنتاج y وعند قيام التبادل الحر بينهما فإن حدود هذا التبادل تكون محصورة ما بين السعرين الداخليين أي $\frac{1}{2} < \frac{p_x}{p_y} < 4$

ولو افترضنا التبادل الحر $10x$ مقابل $20y$ فإن المعدل الدولي النسبي يصبح يساوي 2: $\frac{p_x}{p_y} = 2$

$$\frac{\frac{1}{10}}{\frac{1}{20}} = 2$$

وهنا الأرباح تتوزع على البلدين مادام هذا السعر النسبي الدولي موجودا ما بين السعرين النسبيين المحليين وإذا تطابق معدل التبادل لأي بلد مع معدل التبادل الدولي ففي هذه الحالة ليس لصالح هذا البلد ليتبادل لأن كل المكاسب من التجارة تعود للبلد الثاني:

$$\text{في حالة } \frac{p_x}{p_y} = \alpha \text{ داخل البلد A و } \frac{p_x}{p_y} = \alpha \text{ داخل البلد B}$$

لا تقوم التجارة بين A و B لأن سعر السلعة x النسبي إلى سعر y هو نفسه في كلا البلدين حيث لا تظهر في مثل هذه الحالات المزايا النسبية بينهما (وهكذا تبلورت تصورات صاحب هذه النظرية وهو ريكاردو بعد 40 سنة من نظرية آدم سميث).

2- الفرصة البديلة والميزة النسبية.

انطلاقا من إمكانيات الإنتاج داخل كل بلد نجد أن A لديه توفيقية إنتاج ما بين x و y، والبلد B لديه توفيقية من نفس السلعتين، كذلك فمحليا إذا قمنا بزيادة وحدة واحدة من منتج معين فسوف نتخلى عن وحدات من المنتج الثاني وإن وجدنا مقدار التخلي من y مثلا أكبر داخل بلد ما¹

¹ - محمود عبد الرزاق: الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (النظرية والتطبيق) الدار الجامعية 2010 - ص: 35.

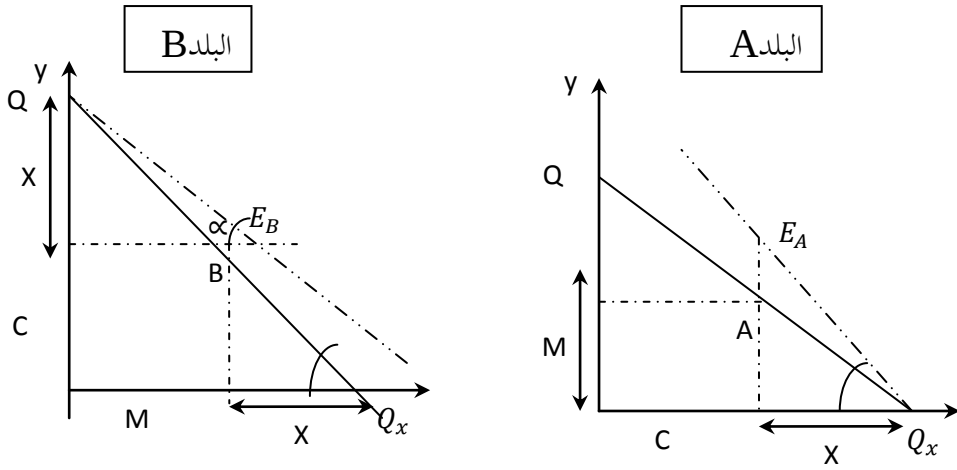
هذا يدل على أنه ومع وجود التبادل بين البلدين يرجع التخصص لإنتاج y للبلد الذي يتخلى عن إنتاج هذا الأخير أكثر حين يضاعف إنتاج x بوحدة واحدة وهذا ما يدل على وجود فرصة بديلة²

1-2- حالة التكاليف الثابتة

من جدولي إمكانيات الإنتاج لكل من A و B يمكن رسم منحنيين حسب التوفيقات من x و y الموجودة داخل كل بلد³، وهذا قبل قيام التبادل بينهما إذ يفضل كل بلد نقطة توازن معينة أي استهلاك كميات من x و y (حسب

بلد).

الشكل (1) جدول إمكانية الإنتاج



المصدر: من إعداد الباحث بناء على دومينيك سالفاتور، المرجع السابق ص26

إذن: $X=M$ و $X=M$

² – paulkrugman et mauriceObstfeld, Economie internationale 8^e édition Nouveaux Horizons 2009 P.36.

³ - DOMINIK SALVATORE, op.cit, P49-65.

وحيث أن MRT_{xy} الميل الحدي لتحويل x مقابل y (الميل المطلق لمنحنى إمكانيات الإنتاج)،

بمعنى لزيادة وحدة من x نتخلى عن وحدات من y ، بينما MRT_{yx} هو مقلوب MRT_{xy} فإن كان لدينا MRT_{xy} داخل البلد $BMRT_{xy}$ < للبلد A (عند نقطة التوازن الداخلية < نقطة التوازن الداخلية قبل قيام التبادل بين A و B على التوالي فهذا يدل على أن التكلفة الوحيدة لإنتاج x أكبر من التكلفة الوحيدة لإنتاج y داخل B بينما داخل البلد A يقع العكس وعليه فمع التجارة الحرة بينهما يتخصص A في x و B في y (وهنا يكون التخصص تخصصاً تاماً).

مع افتراض أن نقطة الاكتفاء الذاتي لـ A هي EA والدالة في نفس الوقت على إمكانية إنتاج هذا البلد من x و y في نفس الوقت وبمحدودية عناصر الإنتاج المتاحة له والبلد B كذلك لديه نقطة توازن وتترمز في نفس الوقت إلى إمكانية إنتاج x و y في نفس الوقت وعلى قدر عناصر الإنتاج المتاحة له.

لكن مع تحرير التبادل بينهما تنتقل كل من EA و EB إلى EA^* و EB^* على التوالي كنتيجة لتخصص البلد A في إنتاج وتصدير y وتخصص البلد B في إنتاج وتصدير x مع العلم أن لدينا عدة إمكانيات أخرى للتبادل ومحققه للمكاسب لكلا الطرفين لكن في حدود المعدلين الداخليين للبلدين، ويرجع التبادل المبرم بينهما على إمكانيات عرض كل بلد على البلد الثاني المنتج الذي يتخصص فيه تماماً بعد أن يستهلك منه المقدار الذي يستجيب للطلب المحلي بينما معدل هذا التبادل الدولي هو قيمة الزاوية (α) المتساوية داخل كل من A و B وفي هذا السياق تظهر المكاسب ولو بشكل متفاوت ما بين البلدين ومن الشكل البياني فالمقدار $EA^* - EA$ والمقدار $EB^* - EB$ هي المكاسب التي حققت لكل من A و B على التوالي من جراء تحرير التبادل في ظل هذه الكميات المتبادلة المفترضة.

2-2- حالة التكاليف المتزايدة

في هذه الحالة يظهر التخصص غير التام داخل كل بلد لأن في اتجاه التخصص التام يتعرض كل بلد إلى تكاليف متزايدة في السلعة إلى بتخصص فيها أي الذي تكون له فيها ميزة نسبية بعد قيام التبادل بينهما وعليه فيصبح منحنى إمكانيات الإنتاج داخل كل بلد مقعر محدب¹. كما يتحدد المعدلين التوازنين الداخليين لكل من A و B وبينهما تتموقع المعدلات التبادلية الدولية لكن هناك معدل دولي وحيد يحقق التوازن على مستوى هذا التبادل بين البلدين إذن من منطلق أن EA هو السعر النسبي الداخلي التوازني للبلد (A) و (EB) هو السعر النسبي الداخلي التوازني للبلد (B) والميل المطلق للمنحنى

¹ - دومينيك سالفاتور، "نظريات ومسائل في الإقتصاد الدولي-سلسلة ملخصات شوم في الإقتصاد" ديوان المطبوعات الجامعية 1993 ص27.

(SA) أي منحنى إمكانيات الإنتاج للبلد A عن النقطة EA هو αA بينما داخل البلد B فالميل المطلق للمنحنى (SB) لإمكانيات إنتاجه عند النقطة EB هو αB .

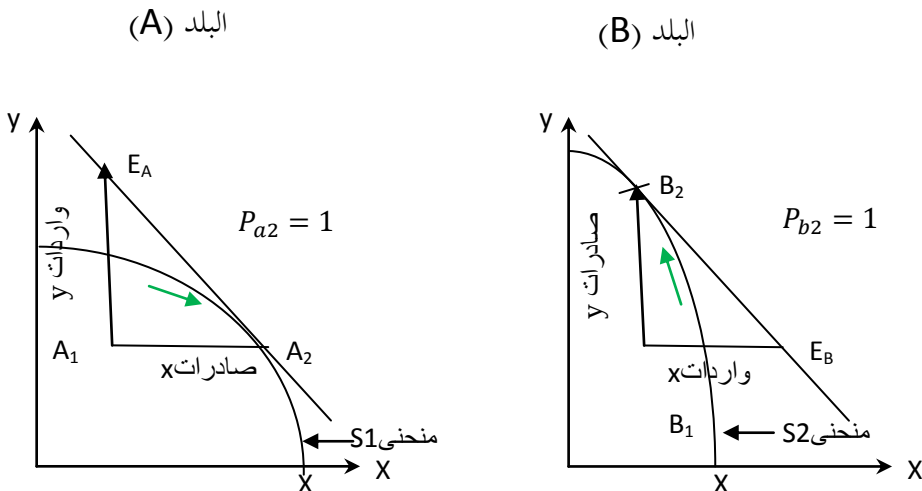
فإذا كان αB أكبر من αA هذا يدل على أن البلد A يتخصص في x والبلد B في y لأن البلد A يتخلى عن مقدار معين من المنتج الأول لما ينتج وحدة إضافية من المنتج الثاني.

وقد يرغب البلد A في زيادة إنتاج x إلى غاية أن يصبح معدل الحدي لتحويل (MRT_{xy}) مقابل y يساوي الواحد بمعنى يكون التركيز على إنتاج x أكبر وهذا ما يفسر بتحويل عناصر الإنتاج من y إلى x أكثر فأكثر أي التخلي عن y قصد تحرير موارد تكفي لإنتاج وحدة إضافية من x والبلد B كذلك بالنسبة للمنتج الذي يتخصص فيه .

انطلاقاً من المقارنة ما بين التوازنين لكل من A و B قبل قيام التجارة بينهما نجد أن ميل منحنى إمكانيات إنتاج البلد A أكبر من ميل منحنى إمكانيات إنتاج البلد A وهذا يدل على أن البلد A يتخصص في x بينما B في y مع قيام التبادل بينهما وفي هذه الحالة أي مع التبادل يظهر أن A كلما أراد أن يتخصص وينتج أكثر فأكثر من x كلما يتعرض إلى تكلفة فرض متزايدة في هذا المنتج وبالنسبة للبلد B كذلك فإنه سوف يتعرض إلى تكلفة فرض متزايدة لما يريد إنتاج أكثر فأكثر y وكل بلد يسعى في التخصص إلى غاية أن يتساوى MRT_{xy} بالقيمة واحدة داخل كل بلد.

ومن هنا يمكن أن نستنتج أن التخصص في حالة التكاليف المتزايدة لا يمكن أن يكون تخصص تاماً.

الشكل (2): التخصص والتكاليف المتزايدة



حسب القراءة لهاذين الشكليين يتبين لنا عن خط إمكانيات التبادل الدولي التي يساوي الواحد بمعنى $1 = \frac{Px}{Py}$ ، فإن البلد A يريد إستيراد من البلد B نفس المقدار الذي يكون فيه البلد B في استعداد لتصديره ونفس الأمر بالنسبة للبلد B وقد تتساوى صادرات x من A مع واردات x من B وصادرات y من B مع واردات y من A.

وقد يتوصل البلد A من الاستهلاك عند E_1 بينما البلد B يستهلك عند E_2 وعليه تظهر المكاسب من التجارة بين البلدين (ولو بشكل متفاوت)¹

وأي خط تبادل دولي يختلف عن الواحد فالتبادل لا يكون في توازن أي إذا كان $\frac{Px}{Py} < 1$ هذا ما يدل على أن البلد B يطلب على x أكثر مما يعرضه البلد A من هذه السلعة وإذا كان $\frac{Px}{Py} > 1$ يرغب البلد A في تصدير كمية أكثر من السلعة x لكن بالمقابل البلد B لا يكون في استعداد لإستيراد أكثر عند هذا السعر.

3- اقتصاديات الحجم (السعة ،النطاق) والتجارة الدولية.

يمكن أن نسلم بالقول أن اقتصاديات الحجم ترتكز أساسا على مبدأ التكاليف المتناقصة أو عوائد الحجم المتزايدة بمعنى المدخلات تكون نسبيا أقل من المخرجات ويرجع هذا من جهة إلى التحكم في التكنولوجيا واقتصاد المعرفة ومن جهة أخرى إلى تقسيم العمل وإدراك التخصص وفق طرح إقتصادي جديد أخذ بعين الإعتبار تسير الوظائف ذات تسلسل نشاطي واسع لشركات معتبرة والشركات ذات راس اموال ضخمة ترتكز من خلال المركز الام في احدى الدول و تنتقل نشاطاتها إلى الدول الاخرى من خلال فروعها .

كما هي مؤسسة اقتصادية ضخمة تملك أعمالا ووسائل الانتاج في أكثر من دولة ، ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من الوطن الأم مركز رئيسا لها (2) مع الحرص على محددات

¹ ياسر المومني، موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، التمويل الدولي، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع 2008، ص 179.

Bernard guillochon, anniekaweckieconomie internationale commerce et macroéconomie manuel et exercices corrigés 5 édition dunod 2006 p7.

تحسين الإنتاجية وتبني إستراتيجيات دقيقة لضمان نفوذ الاسواق في ظل منافسة غير تامة (أوإحتكارية) أو في ظل سياسات الإغراق المختلفة.

1-3- اقتصاد الحجم الخارجي:

إن التركيز الإنتاجي على شعبة معينة داخل قطب صناعي هام قد يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج (التكلفة المتوسطة) لكل شركة وتظهر هنا إقتصاديات الحجم الخارجي على اساس التوقع الجغرافي ذو تركيز إنتاجي متخصص، وفي هذا الصدد الإقتصادي البريطاني Alfred marshall¹¹ في 1920 بين أن التمرکز مجموعة من الشركات داخل نطاق جغرافي معين يؤدي إلى خلق مزايا لهذه الشركات وذلك لأن عملية التمويل تصبح مكلفة اقل ووفرة اليد العاملة الآن مضمونة لأن هذا القطب يجذب العمال أكثر لأنه يضمن لهم عمل للمدى الطويل ووفق شروط معتبرة وكذلك، استفادة الشركات فيما بينها بفضل عامل المحاكاة لعنصري المعرفة والخبرة وكذا عنصر تداول التكنولوجيا ما بين هذه الشركات وهذا ما يزيد من الإنتاجية وتراجع التكاليف المتوسطة داخل هذا الموقع الجغرافي الإنتاجي لكل وحدة إنتاج أو لكل شركة. إذا في حالة وجود تأثير متغيرات خارجية على الشركة وظهور مزايا جديدة فيظهر تزايد في غلة الحجم أي هناك إقتصاديات الحجم الخارجية.

2-3- التجارة الدولية في ظل Inter branche et intra branche

في غضون الابحاث المعاصرة إقتصاديا اصبحت ذروة الإهتمام بالتجارة الخارجية متمحورة حول المنافسة غير التامة والعوائد المتزايدة إن آليات التطور الرأسمالي جزء من الرسائل التوسع المستمر خارج الحدود الوطنية , ولهدا نجد أن العولة تنحو اتجاه نمط جديد غير مسبوق لهذا التوسع وتنامي البعد العالمي للرأسمالية , وبمحاولة توحيد السوق العالمية وإخضاعها لقوانين مشترك وموحدة. (1) إذ أن حصة كبيرة من الإنتاج في ظل هذا الطرح باءت تعتمد على المنتجات المتنوعة productionsdifférenciels يدل المنتج المتشابهة homogènes ظهرت في هذا السياق نماذج التجارة² intra industriel مع سنة 1958 وفي هذا الشأن بين B.balasser 1965 بأن التبادل ما بين هذه الدول

¹- خليل احمد الكايد .الإدارة المالية الدولية و العالمية .التحليل المالي والاقتصادي .الطبعة الاولى كنوز المعرفة 2010 ص 10

¹ – paul R.Krugmanmauriceobstfeldeconomie internationale (ouverture économiques prémisses) traduction de la 6^e édition américaine de boeck 2003 p 137

¹- ROGER DEHEM .Precis d'economie internationale les presses de l'universite Laval DUNOD 1982 P 127

ارتقى من جراء ما عرفه ب: المزايا المتقاربة A,C Révéls والتي ينجم عنها توسع التبادل في ظل ما يعرف بالتخصص (... s.Interbranche حيث قدم مؤثر حول هذا التبادل .

$$IB \text{ ou } ACR = \frac{\frac{x_{ai}}{\sum x_a}}{\frac{\sum x_{ni}}{\sum x_n}} > 0$$

M: الواردات

$$\frac{\sum x_{ni}}{\sum x_n} < \frac{x_{ai}}{\sum x_a}$$

X: الصادرات

فإن ACR يكون أكبر من 1 فيمكن القول هنا بأن البلد A متخصص في هذه الشعبة بالنسبة للإنتاج ككل بينما العكس يبين بأن للبلد A نقيضه متقارنة وبالتالي غير متخصص في هذه الشعبة وكلما أل هذا المعدل إلى الصفر كلما قلت هذه المزايا المتقارنة... (ACR).

وفي هذا الصدد أخذ مثال حول صادرات فرنسا من صنف إنتاجي معين (شعبة الإنتاج الميكانيكي) حيث كانت صادرات هذه الشعبة لفرنسا مقارنة مع صادراتها الكلية تمثل 7% بينتما صادرات OCDE من هذا الصنف من الإنتاج (شعبة الميكانيك) بالنسبة لصادرات الكلية تمثل 6" بمعنى

$$\frac{\frac{x_{ai}}{\sum x_a}}{\frac{\sum x_{ni}}{\sum x_n}} = 1,16\%$$

إذن يتبين أن فرنسا (في تلك السنوات) ميزة متقارنة ACR بحكم أن هذا المعدل أكبر من الواحد. لكن لو أخذنا بالحسبان معدل التغطية المتقارنة TCC بالنسبة لكل من البلد A ومجموعة من الدول (لتكن OCDE) فإن

$$TCC = \frac{\frac{\frac{x_{ai}}{\sum xa}}{\frac{\sum xni}{\sum xn}}}{\frac{\frac{m_{ai}}{\sum ma}}{\frac{\sum mni}{\sum mn}}} > 0$$

interbranche وعليه فإن التخصص يظهر إذ كان: (1)

$$\left. \begin{array}{l} \frac{X_{Ai}}{\sum XA} = T1 \\ \frac{M_{Ai}}{\sum MA} = T2 \\ \frac{\sum Xni}{\sum Xn} = T3 \\ \frac{\sum Mni}{\sum Mn} = T4 \end{array} \right\} \frac{ACR_X}{ACR_M} = TCC \quad (> 0)$$

وقصد الإهتمام بالمزايا المتقاربة لفرنسا مثلاً بالنسبة ل: OCDE مع أخذ البيانات التالية: صادرات فرنسا من i تمثل 7 ملايين بينما صادراتها الإجمالية تقدر ب 100 مليار بينما وارداتها من i تساوي 6,3 مليار بالنسبة ل 90مليار كوارداتها الكلية، أما صادراتها بالنسبة ل OCDE تقدر ب: 60م وصادراتها الكلية 1000م بينما وارداتها تقدر ب: 33م من i مقارنة مع 1100م كوارداتها الإجمالية.

وفي هذه الحالة مع الإعتماد على TCC يظهر أن فرنسا لا تتمتع ب: ACR لأن $TCC < 1$ ولقد طبقت هذه الدراسات سنة 1988 من طرف كل من rivant, danset, mazier, mathis تقدير مجال تخصص مجموعة من الدول المتقدمة.

وفيما يخص هذا الشكل التحليلي القياسي المعتمد اساسا على الصادرات والواردات معا فهو من أعمال balassa ، وزاد من توضيحها بعد ذلك Lafay وهو وكذلك أعمال CEPII التي استخدمت هذه المؤشرات في الدراسة حول " ديناميكية التخصص وكفاءة التجارة بالنسبة لدول أوروبا الوسطى والغربية " (1) لبيان مدى تخصص هذه الدول على أساس ACR

+ قياس التجارة intra branche

من منطلق أبحاث " balassa 1966" حول قياس التجارة intra branche بالتوافق مع أعمال كل من Iloyed et grubel (1967) قد تم تحديد المؤثر التالي ومن خلال هذا القانون لدينا

$$BI = \frac{Y_i - M_i}{Y_i + M_i}$$

ثلاث حالات اساسية وهي :

1- $B = 1$ البلد a يصدر i ولا يستورد حالة تخصص تام

2- $B < 1$ البلد a يستورد i ولا يصدر لا يوجد اي تخصص وفي كلا الحالتين لا توجد تجارة intra branche

بينما تساوي الصادرات مع الواردات حول هذه الشعبة (الصنف الإنتاجي الصناعي) داخل البلد A فهذا يدل على أن التجارة . Intra branche في حدها الأقصى.

3-3- مقارنة ما بين التفتح واقتصاديات الحجم الخارجي:

ان التشخيص الخارجي يعتمد على عاملين: (2)¹

- دراسة المناخ الدولي (أين تظهر الفرص , ماهي التحديدات)

- دراسة المنافسة (معرفة المصدر و توقعته وأهدافه)

و مع إفتراض أن كل من سوق العمل وسوق السلعتين هما في ظل منافسة تامة وأذواق المستهلكين متشابهة في كل البلدين إذن لكلا البلدين نفس التوازن المحلي قبل قيام التجارة بينهما بمعنى ينتجوا ويستهلكوا من x و y نفس الكميات ولدينا عامل الإنتاج الوحيد وهو العمل والسلعتين y و x حيث ذات عوائد الحجم الثابتة بينما x ذات طبيعة إنتاج تخضع لوفورات الحجم الخارجية * .

ووفق الطرح التالي:

$$L_1 + L_2 = L$$

$$L_1 + L_2 = L$$

$$Y = L_1$$

* L هو حجم العمال (وحالة عمالة كاملة)

هو معامل

α معامل x هو $1 < \alpha$

يدل على إقتصاد السعة الخارجي

1- raphaelchiappini, dynamique des spécialisations et performance commerciales des (PECO) 2010 université bordeaux IV

Laboratoire d'analyse et de recherche en économie et finance internationales

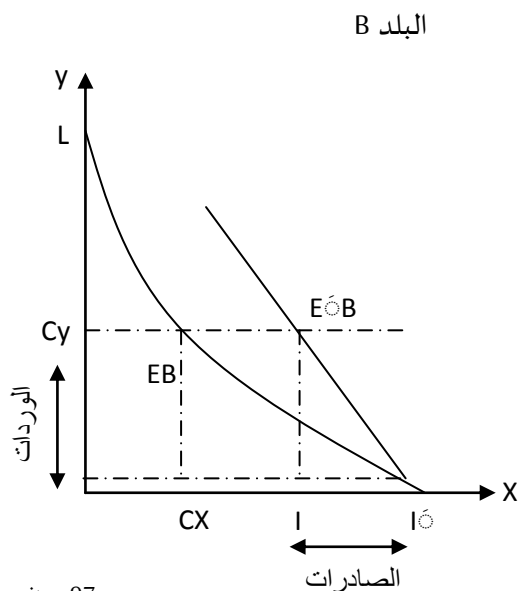
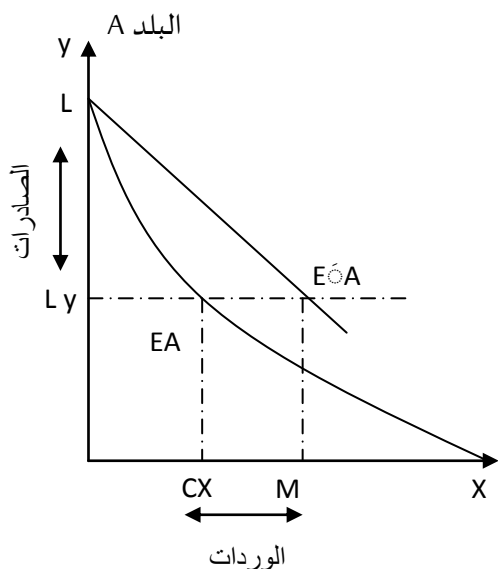
2-- Eric Weiss. Commerce international cours et études de cas corrigées .editions ellipses 2008 p6

$$x = (L_2)^\alpha$$

$$Y = L - x^{\frac{1}{\alpha}}$$

$$x = (L - y)^\alpha$$

الشكل (3) التبادل في ظل اقتصاديات الحجم



Source: Bernard Ghillochon, op.cit p.97

بمعنى أن كل وحدة عمل هي لازمة لإنتاج وحدة واحدة من y في كل من A و B فرع إنتاجي يتصف بعوائد إنتاج ثابتة بينما نرى أن إنتاجية العمل لإنتاج X هي مضاعفة بالعامل α طبيعة EEE بمعنى وجود فرع إنتاجي يتصف بوفورات الحجم الخارجي) وجود فرع إنتاجي يتصف .
 بافتراض أن البلد A يتخصص كلياً في y ومع وجود التبادل الحر مع البلد B فينبغي على البلد A أن ينتج ما يعادل مقدار وحدات العمل (L) ومع العلم أننا افترضنا تشابه البلدين بمعنى لديهم نفس حجم الإستهلاك أي $Cy_A = Cy_B$ وأن $Cy_A + Cy_B < L$ فإن البلد A بالرغم من تخصصه التام¹ في إنتاج Y إلا أنه لا يستطيع أن يلبي الكمية المطلوبة له وللبلد B وعليه فإن البلد B يستجيب لطلبه المحلي وذلك بإنتاج ما تبقى بعد الإستهلاك (Y) من A بمعنى $|L - 2Cy_B|$ هي الكمية التي ينبغي على B إنتاجها لبلوغ

¹¹ PAUL KRUGMAN op.cit P125-135

الكمية التي يستهلكها بالرغم من الإستيراد وهنا يظهر أن البلد B لا يتخصص تخصصاً تاماً في إنتاج المنتج x .

ونجد أن القدرة الإنتاجية المتبقية للبلد فيما يخص إنتاج المنتج x الذي لا يمكن أن يتخصص فيه تماماً $I_x^\circ = [|L - 2cy_B|]^\alpha$ وعليه فيتبين أن التوازن في كلا البلدين متطابق (حسب الفرضيات) وبالتالي البلد A يصدر ويستورد حسب ما يظهر في الشكل (-) والبلد B كذلك ونرى من حيث المكاسب بعد قيام التجارة أن كل بلد مستفيد إلا أن هذا الطرح جد بسيط مسعاه هو تبيان التبادل ما بين البلدين حالة وجود إقتصاديات الحجم الخارجية داخل قطاع واحد وفي ظل التفتح.

الخاتمة.

إن العولمة هي حقيقة التحولات الاقتصادية الكبرى وهي تداعيات لإيديولوجية الفكر الليبرالي الذي استمد قوته من تداخل تصورات عميقة أرادت أن تضع نظاماً دولياً يترجم نتائج صراعات اقتصادية كبرى، ولا شك أن في ظل هذه الأحداث المتراكمة والمتميزة باللايقين، تتسارع كل الدول في رسم معالم حصانة إقتصادياتها بتبني مختلف السياسات الإستراتيجية حول تجارتها الخارجية، فمنها من تتخذ التعريف الجمركية كسبيل لحماية منشآتها وأبعادها السوسيوإقتصادية ولتعظيم إيراداتها الحكومية وتحفيز إنتاجها لتطلعات المستهلك المحلي عن طريق الاستيراد عند حدود أسعار دولية منخفضة نسبياً مقارنة بالداخل.

وفي هذا المضمار يقف الفكر الاقتصادي لأي دولة على اختيار السياسة المناسبة لتوجيه تبادلاتها مما لا يتناقض مع اتجاهاتها التنموية وخاصة إذا تعلق الأمر بالدول السائرة في طريق النمو أو النامية حيث أن هيكلها الاقتصادي يتميز بالهشاشة ولا يمكنه أن يتصدى لأي اهتزازات اقتصادية دولية، وعليه فالانفتاح قد يزيد من عمق التشوهات الهيكلية في حالة عدم توافق الإرادة الاقتصادية المحلية مع أبعاد التحولات الدولية.

كما ان عدم الاستقرار المالي دولياً هو جوهر الاشكال في ظل العولمة حيث المستثمر الدولي قد يساهم بشكل فعال في توزيع الادخار بصفة محكمة على المستوى العالمي ولا¹؟ و من هذا الطرح يمكن

1-André Cartapanis .Iesq marchés financiers internationaux .La découverte paris .2004 p 10

2-Alain Pekar et Aurélien Colson .Methode de négociation .DUNOD edition 2004 p23-25

ان نضع المقاربة مع تنقل رؤوس الاموال دوليا و تأثيراتها على التجارة الدولية و كدالك تبقى لغة التفاوض الدولي(2) هي الاخرى أداة لخلق ميزة تساهمية لتفعيل المقاربة ما بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين و الدوليين، و لا شك أن التفاوض يرسم المسار الاقتصادي الناجع بالنسبة لكل طرف بغية فرض وجود اي بلد ضمن التحولات الاقتصادية الدولية المتميزة بالاضطراب والايقين .

المراجع.

المراجع باللغة العربية .

- ❖ محمود عبد الرزاق: الإقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (النظرية والتطبيق) الدار الجامعية 2010- ص: 35.
- ❖ دومينيك سالفاتور: نظريات ومسائل في الإقتصاد الدولي سلسلة ملخصات شوم في الإقتصاد ديوان المطبوعات الجامعية 1993 ص: 27.
- ❖ مروان عطون الاسواق النقدية و المالية البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال د المطبوعات الجامعية الجزء الاول الطبعة الثالثة 2005 ص
- ❖ محمد بن فهد الكوننة او الاسواق العالمية (العولة) الاهلية للنشر 2005 ص 30-35
- ❖ موسى سعيد مطر التمويل الدولي دار صفاء للنشر و التوزيع عمان الطبعة الاولى 2008 ص 179
- ❖ خليل احمد الكايد الادارة المالية الدولية و العالمية الطبعة الاولى كنوز المعرفة 2010 ص 60
- ❖ دومينيك سالفاتور سلسلة ملخص شوم في الإقتصاد الدولي ديوان المطبوعات الجزائرية 1993 ص 25-62
- ❖ قاشي فائزة الإقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الانتاج منشورات دار الاديب 2007 ص 17-19

- ❖ جان توشار ترجمة الدكتور علي مقلد تاريخ الفكر السياسي الدار العالمية للنشر والتوزيع الحمراء بيروت 1983 ص 403-414
- ❖ عادل احمد حشيش. مجدي محمود شهاب اساسيات الاقتصاد الدولي منشورات الحلبي الحقوقية بيروت 2002
- ❖ جاك فونتانال ترجمة محمود براهيم العولمة الاقتصادية و الامن الدولي ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2006
- ❖ مدحت القريشي نظريات وسياسات و موضوعات التنمية الاقتصادية دار وائل للنشر الاردن 2007

المراجع باللغات الاجنبية.

- ❖ DominickSalvadore .économie internationale (traduction de la 9^e édition américaine par fabienne leloup et achillehannequart) édition de boeck 2008 p54
- ❖ Paulkrugman et mauriceObstfeld, Economie internationale 8^e édition Nouveaux Horizons 2009 P.36
- ❖ Bernard guillochon, anniekaweckieconomie internationale commerce et macroéconomie mauel et exercices corrigés 5 édition dunod 2006 p7.
- ❖ Paul.Krugmanmauriceobstfeldeconimie internationale (ouverture économiques prémisses) traduction de la 6^e édition américaine de boeck 2003 p 137
- ❖ ROGER DEHEM .Precis d'économie internationale les presses de l'universite Laval DUNOD 1982 P 127
- ❖ raphaelchiappini, dynamique des spécialisations et performance commerciales des (PECO) 2010 université bordeau IV(Laboratoire d'analyse et de recherche en economie et finance internationales).
- ❖ André Cartapanis les marchés financiers internationaux la découverte 2004 p 10
- ❖ Eric weiss commerce international cours et études de cas corrigées ellipses 2008
- ❖ Alain PekarLempereur ,AurélienColson Méthode DE N2GOCIATION Dunod 2004 p 23-25

- ❖ Farid Yaici précis de finance internationale ENAG éditions 2012
- ❖ Michel Bialès et Rémi leurion L'essentiel sur L'économie 4 édition BERTI Foucher 2007
- ❖ Brahim Guendouzirelations économiques internationales édition El Maarifa 2008.